العلاقات الكويتية الإيرانية ١٩٧٩-١٩٩١(دراسة تاريخية سياسية)

الدكتور محمد سالم احمد الكواز
مدرس/مركز الدراسات الإقليمية- جامعة الموصل

الملخص:

اكتسبت العلاقات الكويتية الإيرانية اهتمام بارز لما لها من أحداث ومواقف أحداهما تجاه الآخر، فبعد اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، شهدت العلاقات بين الطرفين تطوراً جديدة، فحكومة الكويت كانت لديها مواقف رسمية عبرت من خلالها عن رغبة المسؤولين الكويتيين في أهمية استقرار الأوضاع في طهران وباقي المدن الإيرانية لما في ذلك من اثر على استقرار الأمن في الخليج العربي، والمصالح التي تربط العلاقات العربية الإيرانية بشكل رئيس.

لكن على الرغم من ذلك شهدت العلاقات برود وتذبذب فيما بعد عام ١٩٧٩واستمر طيلة السنوات الثمان للحرب العراقية الايرانية١٩٨٠-١٩٨٨، لتشهد علاقاتهما بعد عام ١٩٨٩ انفراجاً نسيبياً ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١.

وعليه اقتضى الحال تسليط الضوء على تقديم شرحاً مفصلاً من خلال تقسيم البحث إلى ثلاث محاور الأول تضمن مدخل بينا فيه موقف الحكومة الكويتية من الثورة الإيرانية، والثاني تطرق إلى لعلاقات بين البلدين أبان حرب الخليج الاولى١٩٨٠-١٩٨٨، والمحور الثالث والأخير تناول موقف إيران من حرب الخليج الثانية١٩٩٠-١٩٩١.

موقف الكويت من الثورة الإيرانية ١٩٧٩

مع تطور الأحداث الداخلية التي شهدتها إيران بزعامة الخميني الذي قادها من منفاه في باريس لانهاء نظام الشاه بدءً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، كانت بمثابة إنذار بالنسبة للأنظمة القائمة في دول الخليج العربية، ومصدر قلق لها بصورة عامة، فبالنسبة للكويت كان ولي عهدها سعد العبد الله الصباح وأثناء زيارته للرياض في ٣ كانون الأول / ديسمبر١٩٧٨، قد علق في عبارات عامة على أحداث إيران مشيراً بأن سيكون لها انعكاساتها على الأوضاع في المنطقة، وانه توصل في مباحثاته مع نظيره السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية آنذاك في هذا الصدد إلى القلق من الآثار المتوقعة إذا ما تغير النظام السياسي في إيران من وصول حكومة عسكرية سواء كانت يسارية أم ديكتاتورية، ففي الحالة الأولى يمكن أن يتسرب التيار اليساري إلى مجتمعات الخليج العربي ، وفي الحالة الثانية يمكن أن يدعم الاتجاه التوسعي لإيران ويزداد شراسة، كما إن اهتزاز سياسة الشاه يشكل عنصر قلق في ذاته في المنطقة لأنه يمكن أن يفرض عليها إعادة النظر التي تقوم عليها (١).

بدا يتضح أن الحكومة الكويتية لم يكن لديها الرغبة مطلقاً في تغيير الأوضاع السياسية الأمنية في المنطقة ، خاصة تلك التي يمكن أن تنعكس سلبياً على الأمن القومي الكويتي لنظرتها على أن شاه إيران هو شريك طبيعي أي أن نظامه الحاكم هو احد ركائز القوى في المنطقة الذي يحافظ على الوضع القائم آنذاك وإزاء ذلك أيد المسؤولون في الحكومة الكويتية شاه إيران في رفض ما ينبغي إليه الخميني في تغيير حكم النظام الشاهنشاهي في إيران، وكذلك رفض استقباله في إيران تضامناً مع الشاه(٢) ففي رسالة وجهها امير دولة الكويت جابر الأحمد الصباح في نيسان /ابريل١٩٧٨ على اثر البدايات الأولى للأحداث الداخلية التي شهدتها إيران، حيث جاء في رسالته تعبيراً عن أمله في إزالة التوتر من الساحة الداخلية في إيران باسرع ما يمكن (٣).

نستنتج من ذلك أن المسؤولين الكويتيين كانوا يدركون جيداً أهمية إيران في استقرار الكويت واستمرار حكومته، فضلاً عن رغبة حكومة الكويت في الدفاع عن النظام الملكي في إيران ومصالحها القومية، فعامل التفاهم والتعاون

والتنسيق كان قائماً بين البلدين في المجال النفطي من خلال منظمة الاوبك من خلال تحديد سعر برميل النفط، وكذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الأخرى ، وربما انه في حالة إزالة نظام الشاه سيكون هناك معوقات وتوترات وتأزم وسوء تفاهم دائم في علاقات الكويت مع شكا النظام السياسي الذي سيظهر في إيران .

لكن على ما يبدو أن إصرار قادة الثورة في إيران عام ١٩٧٨ على تأسيس نظام حكم جديد، وإنهاء نظام الشاه أحدثت تغييراً في الموازين الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الخارجي كان انتصار الثورة الإيرانية وقيام نظام حكم جديد في إيران، قد خيب أمال الكثير من مؤيدي نظام الشاه في المنطقة، وشكل مصدر قلق على المستوى الإقليمي، فالكويت كان قد شكل لها ذلك صدمة في ظل غياب القوى المركزية التي تعول عليها الكويت في الحفاظ على سياسة متوازنة مع دول الجوار الإقليمي، بالإضافة إلى خوفها من انتشار الأفكار الثورية الراديكالية بين شعوب المنطقة، نظراً لاعتماد المسؤولين الكويتيين انه مقابل النظام السني المحافظ لديهم سيقوم في إيران نظام شيعي لمذهب راديكالي يختلف عن ماهيته تمام الاختلاف عن النظام الملكي .

وعلى الرغم من ذلك فأن الكويت أُجبرت نتيجة الوضع القائم في منطقة الخليج على تغيير سياستها وعلاقاتها الثنائية مع إيران، إذ سعت إلى تطبيع علاقاتها مع النظام الجديد، فأرسلت وزير خارجيتها صباح الأحمد الصباح إلى طهران في حزيران/ يونيو ١٩٧٩ لتهنئة قيادة الثورة بقيام النظام الجديد ، والتقى بنظيره (صادق قطب زاده)، وأكد الطرفين على الاحترام المتبادل لاستقلال كامل أراضي البلدين وإقرار الأمن في الخليج بواسطة دول المنطقة، وبالمقابل زار الكويت وزير الخارجية الإيراني المذكور، وأجرى مقابلة مع أمير دولة الكويت معبراً له عن رغبة بلاده بتوسيع آفاق التعاون بين البلدين وإزالة أي معوقات بينهما أن وجدت (٤).

ومن ناحية أخرى رحبت الأقلية الشيعية الكويتية والإيرانية المقيمة في الكويت بانتصار الثورة ة في إيران وسقوط نظام الشاه، إلا أنهم كانوا في قلق من المسؤولين الكويتيين الذين بادروا إلى اتخاذ إجراءات لحفظ الأمن والنظام، والتي من بينها سحب هويات الأقلية الشيعية، وإبعادهم خارج الكويت ، وبعد افتتاح المجلس القومي بالكويت من خلالهم للسيطرة على الأقلية الشيعية . لكن نتيجة لتجدد الصدام مع الإيرانيين المقيمين بالكويت والذين تضامنوا تضامناً مع تظاهرات داخل إيران أبان أحدث عام ١٩٧٨ مطالبين بالتغيير في الكويت لنصرة حقوق الشيعة بها، أسرع المسؤولون الكويتيون بإبعاد هؤلاء الإيرانيين، ويمكن تقسيم الشيعة إلى ثلاث أقسام :

١-الشيعة المطالبون بتغيير النظام السياسي في الكويت ، ولمواجهتهم قامت الحكومة الكويتية بسحب هوياتهم وإبعادهم خارج البلاد.

٢-الشيعة المطالبون بحقوقهم في إطار النظام السياسي القائم بالكويت ، وعدوا أن التمثيل في البرلمان والتواجد في المجلس القومي الكويتي هو أفضل ما يصبون إليه .

٣-الشيعة الموالون للنظام الكويتي والمقربون الى آل الصباح والحريصون على بقاء ذلك النظام ، حيث استفادت منهم الأسر الحاكمة في الكويت في السيطرة على باقي الشيعة بالكويت (٥) .

تبعاً لواقع الأمر آنذاك، أيقنت الحكومة الكويتية بعد انتصار الثورة الإيرانية بخطر تفاعل بعض الإيرانيين المقيمين بالكويت مع الثورة الإيرانية وذلك بترويج أفكارها ومبادئها، فكان رد فعلهم الشديد ناتج عن تصديقهم أن الإيرانيين المقيمين ينون تغيير النظام السياسي في الكويت ويتمتعون بحماية حكومة إيران، وكانت التظاهرات والتجمعات الإيرانية في الكويت تجابه من قبل القوات العسكرية الكويتية، ومن جانبها عملت السفارة الإيرانية بالكويت على توفير الحماية للرعايا الإيرانيين. وقد استمرت الحكومة الكويتية في سياستها القائمة على سحب الهوية وإبعاد الرعايا الإيرانيين المقيمين بالكويت وخاصة عقب سيطرة مجموعة من الإيرانيين على المسجد الحرام في المملكة العربية السعودية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٩ بقيادة (جهيمان العتيبي) (٦)، وتخوف الحكومة الكويتية من وقوع إجراءات مشابهه في الكويت، وشددت من إجراءاتها السابقة، ويدلل على ذلك بأن عدد المبعدين الإيرانيين في البداية وصل (٢٢٢٠) إيرانياً عادوا إلى إيران في نهاية عام ١٩٧٩ (٧) فضلاً عن قيام حرب الخليج الأولى بين

العراق وإيران في أيلول /سبتمبر ١٩٨٠، لتأخذ العلاقات الكويتية الإيرانية شكل التوتر والتأزم المتواصل طيلة سنوات تلك الحرب.

العلاقات الكويتية الإيرانية أبان حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨

مع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وتطورها على مدى ثمان أعوام، أخذت العلاقات الكويتية- الإيرانية شكل التوتر المتواصل ، نتيجة إعلان السلطات الكويتية دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري للعراق، بعد أن طالبت قبل ذلك من طرفي النزاع العراقي والإيراني بوقف القتال، إذ صرحت الحكومة الكويتية في عدة مرات أنها على استعداد في بذل الجهود الممكنة في التوصل إلى حل عادل مرضي للطرفين المتنازعين، لكن مع تطور الحرب بتعرض الأراضي الكويتية للقصف بالصواريخ والاعتداءات البحرية التي استهدفت ناقلات النفط الكويتية من قبل الجانب الإيراني، أدركت الكويت أن ميزان القوى في الحرب قد ينقلب لصالح إيران، وهو الأمر الذي يمثل تهديداً واضحاً ومباشراً للكويت، فبقت على دعمها الذي أعلنته منذ البداية للعراق، مما أدى بطبيعة الحال إلى توتر علاقاتها مع إيران من خلال التراشق السياسي والإعلامي، حتى وصل الأمر ذروته مع طلب الكويت من دول الغرب رفع إعلامها على السفن والبواخر الكويتية التي تنقل النفط ، وهذا ما سنوضحه.

منذ بداية تلك الحرب تأزم الموقف في الخليج العربي، فكانت الكويت كونها اقرب دولة لمنطقة العمليات العسكرية، قد وقفت في الأيام الأولى للحرب على الحياد التام املاً بوقف القتال وفض النزاع العراقي – الإيراني ومنع تطوره بأي شكل من الأشكال ،وذلك في أول تصريح أعلنه سعد العبدالله ولي العهد الكويتي بقوله:" أن الكويت تصر على إنهاء الحرب وهي مستعدة لبذل أي نـــــــوع من المساعي لفض النزاع بشكل يرضي الجارتين " (٨)

ولم تكن الكويت في مأمن من عواقب الحرب خاصة بعد ان اخترقت المقاتلات الإيرانية مجالها الجوي في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ (٩) وعليه جندت الحكومة الكويتية كل إمكانياتها السياسية والعسكرية والإعلامية لصالح العراق مما جعل الكويت في حالة الحليف العملي للعراق (١٠) ونظراً لإدراكها بتداعيات تلك الحرب عجلت على تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ٤شباط ١٩٨١ (١١) فضلاً عن أسباب أخرى تمثلت بانتصار الثورة الإسلامية التي أثارت قلق دول الخليج بالخطر الذي انتهجته الحكومة الإيرانية الجديدة في تصدير ثورتها .

وذكرت وسائل الإعلام الكويتية في١٣حزيران/يونيو١٩٨١عن قيام المقاتلات الإيرانية بمهاجمة نقطة حراسة كويتية في منطقة العبدلي الحدودية ، إلا أن وزارة الخارجية الإيرانية كذّبت تلك التصريحات الكويتية (١٢) لتأخذ العلاقات بين البلدين السير نحو توتر تدريجي. ففي آب/أغسطس من العام نفسه اعترضت البحرية الإيرانية عند مدخل مضيق هرمز السفينة التجارية(L.S Kit) وهي في طريقها الى الكويت محملة بإمدادات عسكرية للعراق وسحبتها الى ميناء بندر عباس ، وأعلنت الخارجية الإيرانية في بيان جاء فيه:" ان الحكومة الإيرانية ترفض نقل إمدادات عسكرية للعراق على متن سفن تجارية في حالة الحرب وعلى الحكومة التي تقدم تسهيلات من موانئها لإمداد العراق بالأسلحة تنتظر رداً قاطعاً" (١٣) .

ونتيجة لاستمرار فاعلية موانئ الكويت في إرسال حمولات إستراتيجية للعراق ، قامت المقاتلات الإيرانية بقصف آبار النفط الكويتية في ١٦آب /أغسطس ١٩٨١، وكانت وجهة نظر المسؤولين الإيرانيين ان مجلس التعاون الخليجي يعمل للدفاع عن العراق الأمر الذي يضع إيران في موقف حرج. وبناءاً على ذلك طلب رئيس الوزراء الإيراني (محمد رضا مهدوي كني) في كانون الاول/ديسمبر١٩٨١ من الدول الأعضاء في المجلس بعدم التدخل في الحرب الدائرة بين إيران والعراق .ومن جهة أخرى وجه (علي اكبر هاشمي رافسنجاني) رئيس مجلس الشورى الإيراني انذاك اللوم الى الدول الأعضاء في المجلس على دفاعهم عن العراق، وأعلن ان حياد دول المنطقة يعني عدم مهاجمتها من قبل إيران . الا ان دفاع دول الأعضاء المجلس ومن بينها الكويت عن العراق كان مستمراً لدرجة ان الكويت وحدها اقرضت العراق في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ مبلغ (٦) مليارات دولار على ثلاث مراحل، والتي زادت خلال سنوات الحرب الى ١٢ مليار دولار (١٤) فعندما بدأت إيران بهجومها على وحدات الجيش العراقي المتمركز بالقرب من الأراضي الحدودية العراقية –الكويتية في أيار/مايو١٩٨٢، شهدت عواصم مجلس التعاون الخليجي نشاطاً دبلوماسياً

مكثفاً وتبعها اجتماعات استثنائية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون في ١٥ ايار /مايو منه ، وبناءاً على طلب الكويت ، عقد وزراء خارجية دول المجلس جلستين معلقتين في العاصمة الكويتية لبحث مخاطر استمرار الحرب العراقية – الإيرانية (١٥) اذ كانت الكويت في الوقت نفسه بجانب المملكة العربية السعودية والجزائر، قد بدأت بالتوسط في النزاع مع سوريا التي تساند إيران، وهذا ما استعرضه مجلس التعاون في ٣٠-٣١أيار/مايو١٩٨٢ المنعقد في الرياض بعد اتصالات تلك الدول بسوريا منذ ٢٠ أيار /مايو منه(١٦) .

اصبح من الواضح ان دول مجلس التعاون الخليجي قد اعلنوا دفاعهم الجدي عن العراق ، فالكويت كان هدفها اسوةً مع بقية دول اعضاء المجلس هو مساعدة العراق على مواجهة النظام الثوري الإيراني الي يمثل تهديداً مباشراً لامن الكويت حسب ما وصفته الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي عدة مرات حينما نبهت بأن إيران باتت تمثل تهديداً للمنطقة ، وانها تسعى لتغيير حكومات دول المنطقة ، وبناءاً على وجهة نظر سائر دول المجلس ان العراق كان يسعى لحفظ وحماية الاوضاع القائمة وتامين امن المنطقة(١٧) .

اسفر الاجتماع الطارئ الذي عقده وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ٩أيار/مايو١٩٨٣عن تشكيل وفد خليجي شمل وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الصباح ووزير الدولة للشون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة (راشد بن عبدالله آل مكتوم) للقيام بزيارة رسمية الى طهران وبغداد لغرض امكانية التوصل الى حل ينهي النزاع بين العراق وإيران، ووصل المبعوثان الى طهران في ١٨ ايار/مايو منه، واجتمعا مع الرئيس الإيراني (علي خامنئي١٩٨١-١٩٨٩) (المرشد الاعلى للثورة الإيرانية حالياً)، وجرى البحث في وسائل تسرب النفط من آبار (نوروز) في الخليج العربي وسبل إزالة البقعة النفطية ، كما عرض المبعوثان مشروعاً لوقف الحرب الذي ارتكز على ثلاث نقاط رئيسة:

١-العودة إلى حدود ما قبل الحرب .

٢-تبادل الأسرى بين البلدين.

٣-إنشاء صندوق خاص بإعادة أعمار ما تهدم من جراء الحرب بين البلدين بتمويل من الأمم المتحدة وأعضاء منظمة الأوبك(١٨) .

ثم توجه المبعوثات إلى بغداد والتقا بالرئيس العراقي الراحل (صدام حسين١٩٧٩-٢٠٠٦) في ١٩ أيار/مايو ، وعرضا عليه نتائج زيارتهم إلى طهران والتقائهم بالرئيس خامنئي التي لم تسفر الى أي خطوة ايجابية نتيجة تعنت الموقف الإيراني وتصلبه (١٩).

ظلت الحرب مستمرة بين الجارين بسبب الموقف الإيراني الرامي إلى تغيير النظام في العراق كشرط أساسي لوقف القتال، وقد أعرب عبد العزيز حسين وزير الدولة لشون مجلس الوزراء الكويتي حول ذلك بقوله:"...ان الحرب على ما يبدو ستستمر بسبب عدم استجابة إيران للجهود المبذولة وتمسكها بموقفها في تغيير النظام العراقي الحاكم كشرط في وقف الحرب من جانبها بعكس ما أكده الرئيس العراقي من مبادرات ترمي الى انها الحرب الاولى في ١٠حزيران /يونيو١٩٨٢ والثانية في ١٣تموز/يوليو١٩٨٢ التي تؤكد ان سياسة بلاده ترفض رفضاً قاطعاً تدخل الجوار بسياسة العراق الداخلية ، وان العراق يرفض بالمقابل سياسة التدخل بشؤونهم الداخلية ، ويطمح الى اقامة علاقات ثنائية ومتبادلة بشكل يحقق المصالح المشتركة مع الدول المجاورة ... ان الجهود الكويتية متواصلة حتى تحقق هدفا في حقن دماء المسلمين وتامين استقرار وامن دول وشعوب المنطقة" (٢٠) واشار الوزير الكويتي نفسه بان وزير الخارجية الإيراني (علي اكبر ولايتي) قام بزيارة الى الكويت منذ ٥ نيسان /ابريل ١٩٨٢ مّرحباً بالجهود المحايدة والموضوعية التي تستهدف معالجة الحرب العراقية – الإيرانية حينما ادلى في تصريح صحفي لدى وصوله الى الكويت لحضور اجتماعات مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحيز بقوله:" ان إيران لا تعارض اجتماع اللجنة الرباعية لدول عدم الانحياز بشأن الحرب الجارية بين إيران والعراق ...ان إيران ترحب بأي جهد محايد وموضوعي ياخذ بعين الاعتبار الموقف الذي أعلنته إيران للحرب بين البلدين الجارين " (٢١) وكان يقصد ازالة شكل النظام الحاكم في العراق .

اخذت العلاقات الكويتية الإيرانية بعد ذلك تتجة نحو التأزم على اثر تعرض ناقلتي النفط الكويتية (ام القصبة) و(بحرة) في ١٣ و١٤ أيار /مايو ١٩٨٤ الى قصف مدفعي في الخليج العربي ، واتهام دولة الكويت بان إيران كانت وراء قصف تلك الناقلتين بدليل التهديدات التي إثارتها الحكومة الإيرانية بأنها لن تترك الملاحة أمنة في الخليج العربي إذا ما بقي الطرفين في مينائها النفطي في جزيرة خرج مهدداً تبعاً لظروف الحرب مع العراق (٢٢) .

استنكرت الحكومة الكويتية بطبيعة الحال على ما أقدمت إليه إيران بخصوص ذلك، بأن ارسلت برقية الى السفير الإيراني في الكويت ، وفي ١٧ ايار /مايو ١٩٨٤ عقد مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً استثنائياً لوزراء خارجية اقطار المجلس في الرياض ، واصدر بياناً ختامياً بالاعتداءات الإيرانية كونه اعتداء على الملاحة والموانئ للدول الاعضاء في المجلس وانه كذلك بمثابة تهديد وخطر على الامن والسلم الدوليين ، ونظراً لخطورته قرر المجلس عرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي(٢٣)وبالفعل تبنى مجلس الأمن قرار رقم (٥٥٢) يهدف إلى فرض إجراءات فعّالة من قبله إذا استمرت إيران تواصـــــل تهديداتها للسلم والأمن الدوليين(٢٤) .

امام ذلك دعا سعد العبدالله ولي العهد الكويتي إلى قيام الأمم المتحدة بدور دولي لوضع حد لتلك الحرب ، وفي مقابلة أجرتها معه مجلة (كل العرب) التي تصدر في باريس في أواخر آب/اغسطس١٩٨٤ بقوله:" أن استمرار هذه الحرب واتساع رقعتها تؤدي إلى مخاطر كثيرة منها خطر تدويل الصراع ، ومن ثم لا بد أن يكون هناك دور دولي تحت مظلة الأمم المتحدة للعمل بالوسائل السلمية لانهاء هذا النزاع ... لقد قامت الكويت بمبادرات وأسهمت في أخرى رغبة منها في حقن الدماء ومنعاً لتدويل الصراع ، وبعد ان فشلت وساطات السلام التي قامت بها بعض الدول والعديد من المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومؤتمر دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة الأوروبية ، كان من الطبيعي ان تتجه الكويت الى الأمم المتحدة لتأخذ هذه لمنظمة الدولية زمام الأمور المبادرة لوقف القتال وإنهاء الحـــــــــرب التي أوشكت أن تدخل عامها الخامس" (٢٥) .

وأضاف مبيناً بقوله:" أن وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح شارك في اجتماع اللجنة السباعية التي انبثقت عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في آذار/مارس١٩٨٤ والمكلف بمتابعة تطورات الحرب العراقية الإيرانية حيث أوضح الوزير ان اللجنة كانت قد اوضحت موقف إيران المتعنت بهدف الضغط عليها للتخلص من موقفها والقبول بمبادرات السلام ... نحن نامل بخطوات ايجابية من إيجاد دور دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لإنهاء تلك الحرب التي لا تزال مخاطرها قائمة تهدد هذه المنطقة" (٢٦) .

وبينما دخلت الحرب عامها الخامس ، واصلت إيران سياسة الاعتداء على السفن الكويتية التي تحمل إمدادات عسكرية العراق ، والحد من مساعدة الأخير، ومن هذا المنطلق أعلنت البحرية الإيرانية في ١١ تموز /يوليو ١٩٨٥ بتفتيش سفينة (المحرق)الكويتية عند مرورها بمضيق هرمز باتجاه ميناء"ام قصر" العراقي ، وانها ستقوم بقصفها لمنع وصول تلك الامدادات التي تزيد من القدرة العسكرية العراقية (٢٧) .

وقد أوضحت الحكومة الإيرانية آنذاك قرارها بأن السياسة الكويتية تهدف من الناحية الاقتصادية الى إضعاف الاقتصاد الإيراني بتفعيل التعاون بين الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي من حيث زيادة انتاج النفط وكذلك تعويض العراق عن انخفاض دخله من خلال بيع نفط المنطقة المحايد بين المملكة العربية السعودية والكويت لصالح العراق ، مما اضرت تلك السياسة بالدخل النفطي الإيراني ضرراً بالغاً ، فبينما كان اجمالي الدخل من النفط (١٨) مليار دولار عام ١٩٨٠ انخفض الى (٦) مليارات دولار في عام ١٩٨٥(٢٨) .

وطبقاً لذلك واصلت إيران اعتداءها المماثل على الكويت وذلك بقصف الباخرة الكويتية (كاظمة) في ٢٥كانون الاول/ديسمبر١٩٨٥ بعدد من قـــــــــذائف مقاتلاتها الجوية في منطقة "حالول" قرب شواطئ دولة قطر (٢٩) .

ومع سيطرة القوات العسكرية الإيرانية على شبه جزيرة الفاو في بداية عام ١٩٨٦ ، كان ذلك بمثابة ناقوس الخطر بالنسبة للكويت ، فقد عدت الحكومة الكويتية ان إيران بدأت تلحق الهزيمة بالعراق ، وبالتالي سيترتب الامر نحو الاسوء من وضع إيران سيطرتها على الابار النفطية الكويتية (٣٠) لذا التقى وزير الخارجية الكويتي في زيارة له الى بغداد مع الرئيس العراقي في ١٧شباط/فبراير ١٩٨٦ لاحتواء الحرب الدائرة ولتقريب وجهات النظر حول جزيرتي وربة وبوبيان (٣١) ووافقت الحكومة الكويتية على الفور في وضع هاتين الجزيرتين تحت حماية العراق بعد

طول رفض لكي لا تتحول تلك الجزر الى نقطة ساخنة في الحرب ، واعلنت الخارجية الكويتية موافقة هيئة الوزراء على عبور المقاتلات العراقية في المجال الكويتي من منطقة "خور العبدالله" لمدة ٢٠ ثانية في الطلعة الواحدة (٣٢)وصرح وزير الخارجية الكويتي بقوله:" ان قواتنا في حالة تأهب وعلينا ان نضيء الضوء الأحمر" (٣٣) ثم اقدمت الحكومة الكويتية بعد ذلك مباشرة الى اتخاذ اجراءات دولية واقليمية لوقف لحرب التي اقتربت من حدودها ، حينما تمكنت خلال اجتماع رؤوساء مجلس التعاون الخليجي في ٢٥شباط/فبراير ١٩٨٦ من اصدر قرار بتغيير العلم على ناقلات النفط الكويتية ، وعلى هذا النحو استعانت بالقوى العظمى لحماية نفسها ، كما طالبت الاعضاء الدائميين في مجلس الامن بالعمل بدرجة اكبر لتنفيذ مساعيها لحفظ السلام والاستقرار في منطقة الخليج ، مع مراعاة قصر دائرة الحرب بين البلدين المتحاربين ، وعدم التواني في اقرار الامن في المنطقة على اساس قرارات مجلس الامن (٣٤) .

وامام القلق الكويتي آنذاك من اتساع دائرة الحرب وقربها من الحدود الكويتية ، أكد الفريق الركن (هشام صباح الفخري) قائد الفيلق السابع ومعاون رئيس اركان الجيش العراقي في حديث له لصحيفة الوطن الكويتية بقوله:" ان الإيرانيين بعيدون جداً عن الحدود الكويتية انطلاقاً من نواياهم وإطماعهم التوسعية تجعلهم يشيعون أنهم وصلوا الى الحدود الكويتية ، وانهم قطعوا خط البصرة –الكويت ، ولكن هذا حلم سيظل بعيد المنال ولن يحققوه ، وانهم يتراجعون امام العراقيين فكيف سيصلون الى الحدود الكويتية" (٣٥) .

وهذا ما اكده (غازي الريس) السفير الكويتي لدى بريطانيا في كلمة القاها في احتفال الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بمناسبة الذكرة الخامسة والعشرون للعيد الوطني الكويتي بقوله:" ... ان القوات العراقية استطاعت تعطيل وايقاف الهجوم الإيراني وتسيطر على الموقف ، كما استطاعت تلك القوات من دحر القوات المهاجمة ، ولكن حلمهم قد ياخذ مدة اطول" (٣٦) .

اعترضت الحكومة الإيرانية على ما اقدمت اليه الحكومة الكويتية بترك جزيرتي وربة وبوبيان للعراق ، وفتح مجالها الجوي للمقاتلات العراقية التي شنت غارات جوية وقصفت اهدافاً إيرانية في مدينة "اراك" و"جزيرة خرج"و"الاحواز" ومصافي"كرمنشاه" النفطية تاركة وراءها خسائر بشرية ومادية كبيرة (٣٧) ورداً على ذلك قامت القوات المسلحة الإيرانية باطلاق عدة صواريخ على المراكز الاقتصادية والمنشآت النفطية الكويتية (٣٨) .

وذكرت وكالة رويتر ان إيران هددت بمهاجمة الكويت وأية دولة خليجية أخرى (وقصدت بذلك المملكة العربية السعودية) تقدم للعراق تسهيلات ومعونات مالية لشراء اسلحة لضرب منشآت إيرانية ، وفق ما عبر عنه رئيس المجلس الرئاسي الإيراني رافسنجاني في احدى المجلات الإيرانية قي ٢٧تموز/يوليو١٩٨٦ بقوله:" نحن نضرب سفنهم الان ولكن اذا لزم الامر سنفعل بالدول التي تساند العراق...اذا كان العراق يشتري ناقلات واسلحة ويهاجم مراكزنا النفطية باموال النفط من الكويت والسعودية او أي دولة اخرى فسنضربها " (٣٩) وهذا بحد ذاته اعتراف علني وصريح من مسؤول إيراني يوضح ان إيران ضربت ناقلات كويتية التي تأتي بامدادات للعراق اثناء الحرب .

تنفيذاً للقرار الكويتي في تغيير العلم على ناقلات النفط ، طلبت الحكومة الكويتية في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ من الاساطيل الامريكية بحراسة ناقلات النفط الكويتية اثناء عبورها الخليج العربي وبعد تعلل واشنطن ، اعادت الكويت الطلب من الاتحاد السوفيتي السابق ، فوافق الاخير على حماية الناقلات الكويتية لمدة ثلاث اعوام مقابل (١٥٠) مليون دولار ، وعند الاعلان رسمياً عن ذلك اجرى المسؤولون في الادارة الامريكية مباحثات مع مندوب الكويت في الامم المتحدة ، افر عن اتفاق الطرفين في ١٨ حزيران/يونيو١٩٨٧ على رفع العلم الامريكي على نـــاقلات النفط الكويتية وسيرها بعبور الخليج العربي تحت الحماية البحرية الامريكية (٤٠).

وبدأت بالفعل تلك الناقلات تسير تحت حراسة الاساطيل الامريكية ورافعة العلم الامريكي ابتداءاً من تاريخ الاتفاق. في الوقت الذي واصلت فيه الحكومة الكويتية تحركاتها بشأن انهاء الحرب من خلال الزيارات التي قامت بها الخارجية الكويتية الى الدول العربية مثل سوريا وليبيا والجزائر ، ذا سعى صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتي في امله بأن تنال تلك الحرب اهتمام الدول العربية ببذل جهوداً اكبر من اجل وقفها ، ومحاولة غض النظر عن الخلافات

مع العراق مؤقتاً لحين حلها ما بعد الحرب ، سواء من الجانب السوري او الليبي نتيجة تصعيدها للحرب بتأييدهما لإيران (٤١) .

اثمرت الجهود الكويتية عن نتائج ايجابية حينما عبر وزير الخارجية اعلاه عن ترحيبه للدعو التي وجهها الرئيس الليبي (معمر القذافي) الى الطرفين الـــــــــــمتنازعين باحتكام العقل لوضع نهاية للحرب المدمرة (٤٢) .

اثار الاجراء الكويتي بخصوص رفع العلم الامريكي على ناقلات النفط الكويتية امتعاض السلطات الإيرانية وعدته بمثابة تحد وتهديد امريكي على منشآت وناقلات النفط الإيرانية ، لانه سمح من وجهة نظرها للمقاتلات العراقية الاستفادة الواسعة من المجال الجوي الكويتي في الهجوم على الاراضي الإيرانية ومنشآتها الحيوية ، مما زادر من حدة التوتر القائم بين الحكومتين الكويتية والإيرانية ، هذا اذا علمنا ان التوتر في علاقة البلدين قد وصل ذروته نتيجة دفاع الكويت عن العراق لدرجة امتناع إيران من المشاركة بأي مستوى في المؤتمر الخامس لرؤساء منظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في الكويت في شباط /فبراير ١٩٨٧، فاعترضت إيران على مكان انعقادة . كما ان مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في اذار/مارس من العام نفسه عد ولأول مرة ان إيران اكثر خطورة على الدول العربية حتى من اسرائيل نفسها (٤٣) .

اعربت إيران عن موقفها باحتجاز عدة سفن صيد كويتية من قبل البحرية الإيرانية على التوالي في اواخر نيسان/ابريل ومطلع ايار/مايو١٩٨٧ بقصد توسيع دائرة الحرب على اعتبار ان الكويت من وجهة النظر الإيرانية العدو الثاني لها بعد العراق ، وهددت إيران بقصف ناقلات النفط الكويتية حتى وان كانت تحت الحماية الامريكية (٤٤) وعلى الفور عقد مجلس التعاون الخليجي اجتماعه والقى (عبدالله بشارة) امين عام المجلس الكويتي الجنسية خطاباً اشار فيه بقوله:" ان إيران تمثل تهديداً لدول لخليج العربي فالتهديدات الإيرانية لا تستثني احداً ، واذا استثنت فأن ذلك لا يعدو ان يكون مجرد مناورات مكشوفة ومحاولات خادعة تتستر احياناً بكلام معسول واحياناً اخرى التلاعب بالالفاظ لمجرد الجري وراء السراب الإيراني والوهم محاولة تفتيت وحدة مجلس التعاون الخليجي ...ان القرصنة الإيرانية هي مخططات عدوانية ذات احلام توسعية لا تشمل الكويت بحد ذاتها وانما دول الخليج العربية ... واذا كانت إيران مركزة في حربها العدوانية على العراق ، فأنها ترمي بثقلها الان في ضرب ناقلات الكويت للنفط و فرض حصار على السفن المتجهة منها واليها ، وهذا مسلسل عدواني كبير يعده حكام طهران لمنطقة الخليج انطلاقاً من نواياهم المعلنة لتصدير الثورة او بالاحرى تصدير الاحقاد التاريخية واحلامها العدوانية ... ان الكويت سعت وتسعى على التواصل بوقف الحرب وهاهي إيران تحاول توريط الكويت لزعزعة الامن والاستقرار لكل دول المجلس" (٤٥) .

مما يعطي ذلك مؤشراً واضحاً الى التصدي للتهديات الإيرانية من قبل مجلس التعاون الخليجي ولكن بالطرق السلمية ، فقد اكد (سيف بن هاشل المسكري) الامين العام المساعد للشؤون السياسية لمجلس التعاون ، تصميم دول الخليج على ابقاء المنطقة بعيدة عن الصراع الدولي ، ورفضها لاي تدخل في شؤونها الداخلية مهما كانت الدوافع (٩٦) وذلك بعد ان أشيعت انباء تصميم التدخل العسكري الامريكي في الامر وهو ما اكده (ريتشارد مورفي) مساعد وزير الخارجية الامريكي انذاك موضحاً بأن تركيز الهجمات العسكرية الإيرانية على السفن الكويتية (نتيجة لمساعدة الاخيرة لجارها العراق) الهدم منه سلخ الكويت وجرها الى حرب هالكة(٤٧)، واعرب المسكري بأن دول الخليج لا تريد اطرقاً جعل المنطقة ساحة حرب بل تحاول تضييق شقة الخلافات بالتوصل الى حلول سلمية لابقاء المنطقة في مأمن واسقرار دائم (٤٨) .

من هذا المنطلق السلمي الصريح اوضح ولي العهد الكويتي سعد العبدالله في حديث صحفي له بقوله:" ان رفع العلم الامريكي على السفن الكويتية ليس بداية لسلسلة من الاجراءات التي ستنتهي بأقامة قواعد امريكية او خضوع الكويت للنفوذ الامريكي وهو ايضاً ليس بمثابة تهديد مباشر للبحرية العسكرية الإيرانية في لخليج او تهديداً لمنشآتها وناقلاتها النفطية ، وانما عملية تسجيل الناقلات الكويتية عن طريق الاتحاد الدولي للنقل البحري هو امر طبيعي ، وليس هناك ما يستوجب على قيام إيران باحتجاز وخطف سفن صيد اهلية او سفن تجارية كويتية او قصف ناقلاتنا النفطية ...التساؤلات ستطرح نفسها هل ستتضمن قرارات مجلس الامن رقم (٥٩٨) الصادر في تموز ١٩٨٧

ضمانات كافية لوقف الحرب وهل يستطيع اتخاذ قرارات اشبه ما تكون بعقوبات اقتصادية شديدة على إيران ...نأمل ان ينجح مجلس الامن في ذلك والا فاننا سنظل نعيش في حلقة مفرغة الى مصدر مجهول" (٤٩) .

وتأييداً على ما جاء في تصريحات ولي العهد الكويتي ، اكد في الوقت نفسه (سعود ناصر الصباح) سفير الكويت في الولايات المتحدة ان الكويت اختارت تسجيل ناقلاتها النفطية لدى الولايات المتحدة ووصفها بأنها خطوة نجمت عن اختيار إيران السفن الكويتية لهجماتها وفي عملية الاضرار بنفط الكويت ومصالحها الاقتصادية ، ونفى في ذات الوقت اتهامات إيران بأن الكويت تسهل عملية نقل الاسلحة الى العراق عبر الموانئ الكويتية لاحتواء الازمة على الاقل مؤكداً بأن برنامج تلفزيوني بث في جميع الولايات المتحدة يوضح ان الكويت ليست طرفاً مشاركاً في لحرب ومعرباً عن امله في ان تستجيب إيران لقرار مجلس الامن المذكور انفاً بعد جهود الكويت الدبلوماسية المتواصلة والذي يقضي الى وقف الحرب بين الطرفين المتنازعين (٥٠) .

وصلت ازمة العلاقات الكويتية الإيرانية ذروتها بغلق السفارة الكويتية في طهران عقب مهاجمة واقتحام مجموعة من المتظاهرين الإيرانيين لمبنى السفارة في ١ آب/اغسطس ١٩٨٧ واحتجاز مسؤولين دبلوماسيين كويتيين واعتقالهم ، كما قام المتظاهرين بانزال العلم الكويتي واحراقه مع رف الشعارات الرسمية للدولة ونهب وحرق وثائق السفارة والعبث بمحتوياتها معبرين عن ردهم واعتراضهم على مساعدة الكويت للعراق بشكل متواصل دون توقف (٥١) فاستدعت الخارجية الكويتية (محمد رضا باقري) القائم بالاعمال الإيراني في الكويت ، وتم تسليمه مذكرة تتعلق بوضع السفارة الكويتية في طهران ، ومطالبة الكويت السلطات الإيرانية بأن تعيد الى السفارة وضعها الطبيعي انسجاماً مع ما تقتضيه المواثيق والاعراف الدولية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (٥٢) .

مع ذلك لم تحظ السلطات الإيرانية بأية خطوة ايجابية لاعادة فتح السفارة الكويتية في طهران واعادتها الى وضعها الطبيعي (٥٣) وابتداءاً من ١-٢٢ ايلول /سبتمبر ١٩٨٧ اصبحت الكويت هدفاً للصواريخ الإيرانية ، فقد شنت إيران هجمات واعتداءات متفرقة باطلاق صواريخ على بعض السفن التجارية والناقلات النفطية الكويتية ، وكذلك اعتداءها بالاجرء نفسه على بعض المباني السكنية والمنشآت الصناعية الواقعة في جنوب الكويت في وخاصة في الجزر الصناعية بالشعيبة والاحمدي . فطالبت الحكومة الكويتية كما جاء على لسان وزير خارجيتها من السلطات الإيرانية بوقف اعتداءاتها وادانتها بقوله:" ان الاعتداءات الإيرانية للكويت ليس لها مبرر، وان دلت على شيء فنما تدل على انها اعمال استفزازية محضة بغض النظر عن الجهة التي تقف وراءها التي ترفض المساعي الدبلوماسية والحلول السلمية لانهاء الحرب ، وباعتدائها على الكويت يشكل انتهاكاً لسيادة وامن الكويت وخرقاً لقواعد القانون الدولي وتصعيداً متعمداً للوضع المتوتر في المنطقة الهدف منه تقويض الامن الخليجي في وقت تتسارع فيه الجهود لتهدئة فتيل الحرب ...ان النظام الإيراني يتبع اسلوب بربري ونهج همجي يرغب بزيادة حدة الصراع وتعميق ابعاد المأساة التي افرزتها سنوات الحرب العراقية الإيرانية ... ان مسلسل الاعتداءات الإيرانية على الكويت بدأت قبل الحرب العراقية الإيرانية وتحديداً منذ حزيران /يونيو ١٩٨٠ ، واستمرت الى نهاية تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٧" (٥٤) "بشكل متفاوت تعرضت فيها الكويت الى اعتداءات متكررة شملت اراضيها ومياهها الاقليمية وخطوطها الملاحية ومصالحها الاقتصادية ...نحن لا نريد نزاعاً اقليمياً وانما نريد تطبيق إيران قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الخاص بانهاء الحرب والبدء بالتفكير الجدي بالامتثال للارادة الدولية ، والكف عن التصلب في موقفها وتوسيعها وتصعيدها للنزاع " (٥٥) .

كما اعلن (سالم الصباح) وزير الدفاع الكويتي في الوقت نفسه بقوله:" ان إيران اطلقت صواريخ من نوع سيلكورم استهدفت الجزيرة الصناعية بالاحمدي والمدن الكويتية ، مديناً بذلك الاعتداء الذي خلف ورائه اصابات وقتلى" . وترافق ذلك مع تصريحات مسؤول لوكالة الانباء الكويتية ان (سعود محمد العصيمي) وزير الدولة للشؤون الخارجية قد استدعى القائم بالاعمال الإيراني وابلغه احتجاج الكويت واستهجانها الشديدين لهذه الاعتداءات ، وبأن الكويت ستعيد النظر في كافة علاقاتها مع إيران وتحملها كافة المسؤولية تجاه اعتداءاتها ، ومن جانبها قامت الكويت بابلاغ جميع المنظمات الدولية بذلك الاعتداء(٥٦) .

وقال ناطق مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية لوكالة رويتر اللندنية في ٢٩ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٧ ان الكويت ليست مسؤولة عن قيام القوات البحرية الامريكية بضرب بعض المنشآت والمنصات النفطية الإيرانية في المياه الدولية في الخليج العربي ، وانما جاء كرد فعل عسكري امريكي محسوب على قيام إيران بممارساتها العدوانية بعرقلة الملاحة الدولية وتلغيم الممرات المائية في الخليج العربي واقدامها على ضرب سفن الدول التي ليست طرفاً في هذه الحرب في المياه الدولية ، واخرها ما تعرضت له ناقلة النفط"CL.City" التي ترفع العلم الامريكي في المياه الاقليمية الكويتية ، والحقت بها اضراراً بشرية ومادية وذلك في ١٦ تشرين الاول /اكتوبر من العام نفسه (٥٧) ومن الجدير بالذكر ان تلك الناقلة تدعى (ام المرادم) سابقاً ، وكانت الكويت قد سجلتها في الولايات المتحدة فتحول اسمها عقب تسجيلها الى ما مشاراليه انفاً والتي تحظ بمواكبة بحرية من القوات الامريكية في المياه الدولية والمياه الاقليمية الكويتية (٥٨) .

وفي تصريح اخر لوزير الخارجية الكويتي اعلاه اثناء زيارته الى لندن في ٢٧تشرين الاول /اكتوبر١٩٨٧ للتوصل الى اتفاق ينهي الحرب بعد تطوراتها وانعكاساتها على امن الخليج العربي ، اشار بقوله:" ان موضوع رفع الاعلام الاجنبية على السفن الكويتية لم تكن ترغب الكويت في أي من الايام في اتخاذ تلك الخطوة ، لكن المسؤولية تقع على عاتق إيران ...وبخصوص قرار عدم تصدير السلاح الى إيران وفرض حظر نفطي على استيراد النفط الإيراني فهذا قرار مجلس الامن وحده تتحمله إيران كعقوبات ضدها جاءت نتيجة رفضها قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ لا شأن للكويت فيه ولم تسعى اطلاقاً في جهودها الدبلوماسية على اقتراحه ووضعه لارغام إيران بالموافقة على قرار مجلس الامن ...لقد اثارت الاعتداءات الإيرانية للكويت مواقف اقليمية ودولية ناشدت وطالبت من مجلس لامن وضع عقوبات شديدة على إيران " (٥٩) .

اصبح هناك وجهتا نظر تتصارعان حول افضل الوسائل لدفع إيران نحو قبول نداء السلام ، الاولى وهي دولية ترى ان فرض خظر ومقاطعة واسعة النطاق سيحرمها من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية ويدفع بحكامها نحو الجلوس على طاولة المفاوضات ، وهذا ما عبر عنه الرأي العام الاقليمي ايضاً . اما الثانية فهي مغايرة لانها ترى ان الحوار مع إيران وممارسة المرونة معها في العلاقات والاستجابة لبعض مطالبها هو السبيل لمنعها نحو الشعور بالعزلة ونحو ممارسة اساليب متهورة وانتحارية كرد فعل منها باعتبار ان العالم كله يقف ضدها أي ان المرونة مع إيران يدفعها نحو قبول نداءات السلام وفق ما عبرت عنه السياسة الكويتية من المسؤولين في الحكومة الكويتية الذين وجدوا بان هناك مؤشرات سياسية لخطب الجمعة في طهران تؤكد تصعيد التطرف السياسي ، فالمظاهرات واعمال الشغب التي قام بها الإيرانيين المقيمين في الكويت في عام ١٩٨٧ ، بتحريض من الحرس الثوري الإيراني خرجت لتهتف " لا وقف للحرب ما لم تقدم اللجان الدولية للتحقيق بإدانة العراق" ، كانت تعني ان الإيرانيون يشترطون على تشكيل لجان قبل وقف اطلاق النار.غير ان تصلب إيران بمواقفها في رفضها أي حوار دبلوماسي وعدم الامتثال لقار مجلس الامن ومواصلة سياستها العدوانية نحو الكويت ، افقدت كل مصداقية لوجهة النظر الكويتية التي كانت تعارض فرض حظر على توريد السلاح وفرض عقوبات اقتصادية على إيران على اساس ان هذه المرونة ستقابها طهران بمرونة مماثلة سياسياً

طبقاً على ما تقدم مارست الحكومة الكويتية ضغطاً لقطع العلاقات العربية مع إيران وذلك للضغط على الاخيرة التي ما زالت تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع كل الدول العربية باستثناء العراق ، وللتأثير بتلك الاجراءات السياسية على القيادة الإيرانية (٦٠)كما ارادت الكويت ان تؤكد للمجتمع العربي بأنها اصبحت في مرمى الاهداف الإيرانية ومن مسؤولية العالم العربي وقف الانتهاكات الإيرانية سواء بطرق دبلوماسية هادئة او السعي بقطع العلاقات معها لارغامها على المـــــــــــوافقة على قرار مجلس الامن المذكور سلفاً دون قيد اوشرط (٦١).

وفي هذا الصدد وضح غازي الريس سفير الكويت في بريطانيا اثناء مؤتمر القمة العربية الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر١٩٨٧ بقوله:" ...استمرت الكويت طيلة السنوات الست الماضية ولحد الان بالسعي لانهاء الحرب ولم نستفز الحكومة الإيرانية بتسجيل ناقلاتنا التجارية والنفطية في الولايات المتحدة على اساس انها تحمل امدادات عسكرية الى العراق تحت حماية البحرية الامريكية وهذا الامر سبق وان

اوضحته حكومتنا ولم نقم باستدعاء الاساطيل البحرية ولم نستطيع صرفها ، فهي موجودة قبل الازمة وستتواجد لانها تحمي مصالح الدول في المياه الدولية وليس في المياه الاقليمية الكويتية . واود ان انوه ان الكويتيين ودول الخليج العربي مستعدون للدفاع عن الكويت وحمايتها ، ونتأمل اجبار إيران على الموافقة بوقف الحرب واعتداءاتها الناجمة عن ذلك من خلال الموقف العربي الموحد ضد الحرب " (٦٢).

بقى التوتر وعدم الانسجام يشوب العلاقات الكويتية الإيرانية، وبات الامر يزداد عرقلة بعد ان طردت الحكومة الكويتية (٥) دبلوماسيين إيرانيين كرد فعل على الاعتداءات الإيرانية للمنشآت والناقلات النفطية والموانئ الكويتية في اواخر تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٧، وتفاقمت ازمة العلاقات بين البلدين بعد ان شعر الاسطول الامريكي بضرورة حماية الملاحة الدولية في الخليج العربي وتأمين حرية الملاحة في هذا الممر الدولي حفاظاً بالدرجة الرئيسة على مصالحها الاقتصادية ومنها النفطية بالذات ، فضلاً عن قيام الحكومة الكويتية بتسجيل (١١) ناقلة كويتية اخرى من العام نفسه أي بعد الاعتداءات الإيرانية للكويت مباشرةً ،الى جانب المساعدات المتواصلة التي تقدمها الاخيرة للعراق (٦٣) لتستمر التعثرات في علاقات البلدين مع مطلع عام ١٩٨٨ ، ففي تصريح جاء على لسان (محمد بشارتي) نائب وزير الخارجية الإيراني بقوله:"ان علاقاتنا صعيفة مع الكويت وناتجة عن المساعدات السرية والعلنية التي تقدمها الحكومة الكويتية للعراق ، ولن تتحسن طالما ان المساعدة مستمرة ...ان الكويت تريد اقامة علاقات طيبة مع دول مجلس التعاون الخليجي ونتأمل في عقد اجتماع مع دول اعضاء مجلس التعاون لمناقشة موضوع انسحاب كلي للقوات البحرية الامريكية من المنطقة لتحسن إيران علاقاتها مع جيرانها من دول الخليج " (٦٤).

وعلى اثر انسحب القوات الإيرانية من شبه جزيرة الفاو في ٣٠ اذار/مارس ١٩٨٨ ، اصيبت منشأت شركة النفط العالمية في منطقة (الوفرة) الكويتية بصاروخ إيراني طراز سيلكورم، وبعد يومين أي في ١ نيسان/ابريل من العام نفسه ، جرى اختطاف الطائرة الجابرية (بوينغ-٧٤٧) التي صرح المسؤولين الكويتيين بان الخاطفين هم من الإيرانيين المقيمين في الكويت والموالين لحكومتهم الإيرانية (٦٥) .

ادركت إيران اخيراً ونتيجة للضغوط الدولية بالقبول على قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ ، وخاصة بعد اعتداءاتها المتواصلة على الكويت ، انه من الافضل لها اختيار القرار الصحيح وعدم الاستمرار في حرب خاسرة، اذ لعب رافسنجاني دوراً رئيساً في اقناع الخميني بالقبول غير المشروط على القرار اعلاه وحول ذلك قال :"ان الوقت لم يعد في صالح إيران لان القوى المتعجرفة المناهضة للاسلام قررت بذل اقصى ما في وسعها لانقاذ صام حسين وتكبيل ايدينا" . وكان رافسنجاني في ضغطه من اجل وقف الحرب مدعواً لاستثمار رصيده الكبير لدى الخميني حينما اثبت للاخير اهمية دوافعه وتفهمه بخصوص عدم مواصلة القتال مع العراق ، فتم تعيينه من قبل الخميني القائد الاعلى للقوات المسلحة في حزيران /يونيو١٩٨٨. بعد ذلك ارسل خامنئي برقية الى الامين العام للامم المتحدة (بيريز دي كويار) في ١٧ تموز/يوليو منه جاء فيها :" نعلن رسمياً ان جمهورية إيران الاسلامية وبناءاً على الاهمية البالغة التي توليها لانقاذ ارواح البشر واقامة العدل والحفاظ على السلام والامن الاقليميين والدوليين ، تقبل قرار مجلس الامن ٥٩٨" (٦٦) .

وبالفعل وافقت إيران على احتساء كأس السم كما جاء على لسان الخميني بوقف اطلاق النار في ٨آب/اغسطس١٩٨٨ ، واعلانها الدخول في مفاوضات مباشرة مع العراق في ٢٠ من الشهر ذاته لتنفيذ قرار مجلس الامن المذكور ، حينها اكدت الكويت بأن المبادرة الإيرانية تلك هي رسالة خير وسلام للمنطقة بصورة عامة والكويت بصورة خاصة ، حيث ارسل امير دولة الكويت جابر الاحمد الصباح رسالة الى الرئيس خامنئي معرباً له عن سعادته لانتهاء الحرب . وفي مقابلة صحفية اجرتها الواشنطن بوست في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ مع سعود العصيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية الكويتي اكد فيها ان حكومة بلاده تعمل على اعادة العلاقات الطبيعية مع إيران بما في ذلك اعادة فتح السفارة الكويتية في طهران ، واضاف بقوله:" انه على الرغم من الاعتداءات التي شنتها إيران بالصواريخ على الكويت اضافة الى عمليات التخريب والحملات الاعلامية المفروضة التي تعرضت لها من إيران وبتحريض منها خلال الحرب مع العراق ، فأن الكويت تريد عودة سريعة للعلاقات لطبيعية مع طهران... اننا نريد نسيان الماضي لانه لا يوجد هناك سبب لابقاء التوتر قائماً فألاف الإيرانيين كانوا يعيشون في الكويت خلال سنوات

الحرب الى جانب العلاقات التجارية القوية التي كانت قائمة بين البلدين ...لم يكن للكويت في يوم من الايام مشكلة مباشرة مع إيران ، ففيما يخص بالاعتداءات التي اشرت اليها كانت نتيجة ثانوية اثناء الحرب مع العراق ... ان الكويت استقبلت بعض المسؤولين الإيرانيين في ٢٠ أب /اغسطس أي بعد وقف الحرب ، وقد اوضح هؤلاء المبعوثين الإيرانيين ان بلادهم تريد تطبيع العلاقات مع الكويت وعودتها الى شكلها الطبيعي " (٦٧) .

بالمقابل اكد وزير خارجية إيران علي اكبر ولايتي في لقاء مع نظيره الكويتي في نيويوك في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٨ بأن تعيين القائم بالاعمال الكويتي في آب/اغسطس من العام نفسه في طهران يعد علامة تحول جديدة في العلاقات بين الجانبين(٦٨) وفي الوقت ذاته صرح محمد بشارتي نائب وزير الخارجية الإيراني خلال زيارته للكويت بقوله:" نحن يهمنا كثيراً ان تقوية علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي ...ونقدر ما ابدته الكويت من فتح ابوابها للوفود الإيرانية وانها اشارة صداقة واضحة ، واريد ان اوضح ان زيارتي وزيارات غيري من المسؤولين في حكومتي الى دول الخليج تؤكد على حسن النية تجاه العراق ...ان علاقات إيران سواء مع العراق او الكويت هي علاقات اخوية وعلاقة جوار تحكمها الجغرافية والتاريخ والسيادة الوطنية والعقيدة الاسلامية والمصالح المشتركة ...وان عودة علاقات إيران مع الكويت والسعودية كانت بداية لعملية سياسية تهدف الى تحقيق امرين الاول ازالة التوتر الذي كان قائماً والثاني اعادة تطبيع العلاقات او على الاقل عودة الجسور الدبلوماسية باعتبارها مقدمة ضرورية لاي جهد من اجل بناء نظام اقليمي للامن والاستقرار في الخليج العربي"(٦٩) .

رحبت الحكومة الكويتية بنتائج المفاوضات العراقية –الإيرانية في اواخر عام ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩ بخصوص مشاكل الحدود وتبادل الاسرى واعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين ، هذا ما جاء على لسان وزير الخارجية الكويتي (٧٠) لتبدأ حقبة جديدة في العلاقات بين إيران والكويت اخذة بالتحسن وازالة مظاهر الخلافات والتوترات التي نجمت خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية طيلة الثمان اعوام ، والبدء بالعمل على تبني وانتهاج سياسة حفظ الامن والاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي.

<u>إيران و حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١:</u>

بعد انتهاء حرب الخليج الاولى بين العراق وإيران في عام ١٩٨٨ ، بدأت الحكومة الإيرانية في تنمية العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي ، ونتيجة لذلك اعلن رؤوساء مجلس التعاون في بيانهم الختامي للاجتماع المنعقد في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ عن استعدادهم لاقامة علاقات صداقة مع إيران، وفي ضوء ذلك عادت العلاقات الثنائية والوثيقة بين إيران والكويت الى ما كانت عليه قبل الحرب، وانتهت حراسة الاسطول الامريكي لناقلات النفط الكويتية التي لطالما كانت مثار قلق وارتياب للسلطات الإيرانية ، واصبحت تلك الناقلات تتردد في الخليج العربي بدون حراسة امريكية. وبعد ذلك سعت الدولتان الى تنمية العلاقات فيما بينهما ، وكان اعمار ما دمرته الحرب هو من اهم الامور التي واجهت الحكومة الإيرانية (٧١) فإيران منذ نهاية حربها مع العراق وما اصابها من اضرار تلك الحرب ، اصبحت مع مطلع عام ١٩٩٠ اسيرة حماية امنها القومي والبحث عن مصالحها واستقرارها وتنميتها(٧٢) وكان هناك ضرورة لا يمكن انكارها ، وهي زيادة بيع النفط قدر الامكان للاستفادة من عائدات العملات الاجنبية في جلب التقنية الخارجية، لذا كانت عودة العلاقات مع الكويت وكذلك مع المملكة العربية السعودية على درجة عالية من الأهمية كونهما أهم دولتين في إنتاج النفط (٧٣)

وفي اعقاب اعادة تشغيل الخط الملاحي بين ميناء بوشهر الإيراني والكويت(٧٤) استؤنفت الرحلات الجوية بين البلدين ،اذ قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة الى الكويت في تموز/يوليو ١٩٩٠ لتنمية وتوسيع العلاقات فيما بينهما (٧٥) الا ان اجتياح القوات العسكرية العراقية للكويت في ٢آب/اغسطس١٩٩٠ ، اوجد وقفة قصيرة الاجل في احداث تنمية تلك العلاقات (٧٦) فقد شكل ذلك الحال وضعاً مفاجئاً بالنسبة للسلطات الإيرانية ، وكانت تلك المفاجأة في حد ذاتها احد اهم اسباب ارباك الموقف الإيراني شأنه شأن مواقف دول اخرى عديدة كانت قد فوجئت بهذا الخصوص (٧٧) .

وهنا بدأت الرؤية الإيرانية يشوبها الغموض وعدم الوضوح ، وهو غموض الموقف الإيراني من حكام الكويت الذين سبق وان قدموا دعماً اساسياً للعراق في حرب الخليج الاولى ضد إيران ، بحيث عدت الاخيرة ذلك الدعم بمثابة اعلان حرب عليها (وهذا ما تطرقنا اليه بالتفصيل سلفاً) . ولكن الامور وفقاً للرؤية الإيرانية يبدو انها قلبت رأساً على عقب، فبعد ما قدمته الكويت من مساعدات للعراق ، كان الاخير قد حدد ادعاءاته بأحقية ضم الكويت لأراضيه ، وذلك باجتياحة للاراضي الكويتية في ٢آب/اغسطس١٩٩٠ باعتبارها أراضٍ داخلة ضمن حدوده الجغرافية (٧٨) .

بعيداً وحسب وجهة النظر الإيرانية عن السلبيات التي افرزتها الحرب العراقية – الإيرانية في موقف الكويت السلبي تجاه إيران في تلك الحرب ، استبعدت الاخيرة اتخاذ موقفاً مماثلاً تجاه الكويت أي دعم العراق في اجتياحه للاراضي الكويتية . وانطلاقاً من سياسة تنمية علاقاتها مع الكويت ، ابدت الحكومة الإيرانية موقفاً ايجابياً تجاه ذلك طبقاً للاعتبارات الاتية :(٧٩)

الاعتبار الاول: ان تاريخ العلاقات السياسية الإيرانية الكويتية يوضح دفاع إيران عن الكويت ضد التهديدات العراقية منذ عقد الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن المنصرم .

الاعتبار الثاني: التساؤلات التي أثارت الساسة الإيرانيين يوم الاجتياح من حيث إبعاد ذلك الاجتياح واهدافه وآثاره ، فضلاً عن الدور الذي ستقوم به بكل تأكيد القوى الكبرى بتدخلها حفاظاً على مصالحها النفطية والاقتصادية ، والنتائج التي يمكن ان تنتهي اليها خاصة بعد قرر مجلس الامن رقم (٦٦٠) الذي صدر في يوم الاجتياح مطالباً فيه العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط الى حدود ما قبل يوم ٢ آب/أغسطس .

الاعتبار الثالث: وجدت إيران ان سيطرة العراق على آبار النفط الكويتية وهيمنته على اكبر المنافذ والطرق البحرية في الخليج ، وان كان يحقق لإيران باسرع مما توقعت رغبتها في الانتقام من حكام الكويت ، الا انه يضر بالتوازن الاقليمي والخليجي من حيث انه سيزيد ويدعم قدرات العراق الاقتصادية.

الاعتبار الرابع: عدت إيران ان الاجتياح العراقي ايذاناً ببدء مرحلة جديدة لتحسين علاقاتها مع الكويت من خلال اتجاه منحى العلاقات بين البلدين نحو الايجابية وذلك باعلان إيران المساند والمؤيد للكويت في حقها الشرعي في المطالبة بانسحاب القوات العراقية من الكويت ، مما سيكون له الاثر الكبير في دفع مسيرة التعاون في علاقاتها مع الكويت بعد تحريرها نحو الامام ، وهذا ما حصل بالفعل .

الاعتبار الخامس: انه من اجل تنمية علاقاتها مع الكويت وتوسيعها واثبات موقفها الايجابي تجاه الاخيرة ضد الفعل العراقي ، فضلت إيران فصل مفاوضات السلام مع العراق تمام الانفصال .

الاعتبار السادس: ان موقف إيران من الازمة سيعكس نقلة كبيرة في الاداء لإيراني،وسيمكنها من تجديد اتصالها الدولي وفك العزلة التي كانت تعاني منها ، وفتح الباب لعلاقات افضل مع دول مجلس التعاون الخليجي .

وطبقاً لتلك الاعتبارات عبرّت إيران عن موقفها من ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠–١٩٩١ ، اذ ادان الرئيس رافسنجاني (١٩٨٩–١٩٩٧) الاجتياح العراقي للكويت فور وقوعه في مطلع آب/اغسطس١٩٩٠ ، واصدرت الخارجية الإيرانية في الوقت نفسه بياناً ادانت فيه الاجتياح وعدته نتيجة الدعم الدولي للعراق ، ودعا البيان الى الانسحاب الفوري غير المشروط حتى الحدود الدولية المعترف بها ، والى تسوية الخلاف الحدودي العرقي – الكويتي بالوسائل السلمية ، مؤكداً على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها ، واختتم البيان واصفاً بأن إيران كأكبر دولة في المنطقة " لا تستطيع ان تبقى غير مبالية" تجاه التطورات التي قد تؤدي الى تعرض امنها القومي ، وكذلك استقرار المنطقة للمخاطر" (٨٠) .

اما الصحف الإيرانية فمن جانبها كانت قد احتجت اول ثلاث ايام من وقوع الاجتياح في اطار الاحتفال بذكرى"استشهاد الحسين بن علي" ، لتدين الفعل العراقي وتشككت بالمواقف العربية ومفهوم والوحدة العربية معاً(١٣١) اذ ان الاحتلال العرقي للكويت ادى الى فتح الحدود الإيرانية امام اللاجئين الكويتيين ، مما اعاد الاعتبار لإيران بين الدول العربية كونها اول دولة غير عربية تعترض على احتلال العراق ، وتطالب بانسحابه الكامل من الكويت (٨٢) .

وفي سياق الحديث عن الصحف الإيرانية ،ذكرت صحيفة كيهان (اخبار اليوم) في ٤ آب/اغسطس١٩٩٠، ان ثمة مؤشرات تؤكد ان الحرب جاءت بتنسيق عراقي – امريكي لتحقيق مصلحة وتثبيت العراق شرطياً للمنطقة ، لانه

حتى بافتراض انسحابه فأنه سينصب حكومة تابعة، وتكثيف الوجود العسكري الاجنبي في الخليج تحسباً من غزو عراقي جديد . وبالمقابل عدت حصيفة(كيهان انترناشيونال) في اليوم التالي أي في ٥ آب/اغسطس ، بأن الحرب دليل على ان "فكرة الوحدة العربية ليست الا مجرد اكذوبة " . في حين ان صحيفة" جمهوري اسلامي" التي صدرت في اليوم نفسه كانت قد تهكمت على ادانة القوى الكبرى للعراق نتيجة القرارالذي اصدره مجلس الامن رقم(٦٦١) والذي ينص على فرض حظر اقتصادي شامل على العراق واعطى للولايات المتحدة" الضوء الاخضر " فـــــي قيادة الحظر التجاري مع العراق ، وتجميد ارصدته وممتلكاته هو والكويت (٨٣) .

وهذا دليل على ان رد الفعل الشعبي الإيراني وان كان متوافقاً مع ردود فعل مجلس التاون الخليجي في ادانة العراق على دخوله الكويت عسكرياً ، الا انه في الوقت نفسه رفض تواجد القوات الاجنبية في الخليج وخاصة القوات العسكرية الامريكية ، وهذا ما جاء على لسان (احمد نجل الخميني) بقوله:" ان الولايات المتحدة لا تزال عدونا الاول والشيطان الاكبر" (٨٤) .

وفي ١٣ آب /اغسطس ١٩٩٠ عقد المجلس الاعلى للامن القومي الإيراني اجتماعاً، واصد بياناً في يقضي بالانسحاب الغير مشروط للقوات العراقية من الكويت (٨٥) فردت الحكومة العراقية كمحاولة منها في تحييد إيران واقامة علاقات عراقية – إيرانية مبنية على المصالح المشتركة وحسن الجوار وتوحيد جهود العراق وإيران في مواجهة القوات الاجنبية في المنطقة، على قبول جميع الشروط الإيرانية ومطالبها في نزاعها مع العراق بمبادرة قدمتها السلطات العراقية في ١٥ و١٧آب/اغسطس١٩٩٠ جاء فيها (٨٦) :

١-موافقة العراق على تسوية النزاع حول الحدود بين البلدين على اساس اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ المنظمة للحدود بينهما حول شط العرب والتي كان الرئيس العراقي الراحل صدام حسين قد رفضها من جانبه والتي كانت السبب المباشر لاندلاع الحرب مع إيران في ايلول /سبتمبر.١٩٨٠

٢-موافقة العراق على عودة الاسرى الإيرانيين الى إيران.

٣-اعادة العراق جميع الاراضي الإيرانية التي احتلها خلال حربه مع إيران والتي تبلغ مساحتها تقريباً (٢٠٠٠كم٢) ، كبادرة حسن نية في بناء علاقات ثنائية قائمة على المصالح المشتركة.

٤-موافقة العراق على تحجيم المعارضة الإيرانية العاملة من خلال اراضيه.

٥-الموافقة على تزويد إيران بكميات اتفق عليها من النفط .

٦-اعلان العراق رسمياً موافقته على الاقرار بمسؤوليته في حرب الثمان سنوات ، وابداء استعداده لدفع تعويضات لإيران.

ولكن على الرغم من ان مفاوضات السلام بين إيران والعراق والتي تجسدت بالمبادرة العراقية السخية للغاية كانت لصالح إيران . الا ان احتلال العراق للاراضي الكويتية بفرض سيطرته واستمراره كان في غير صالح إيران بالكامل (٨٧) فما قدمه العراق من تنازلات كمحاولة لكسب إيران الى جانبه بقصد تخليها عن ادانة اجتياحه للكويت والتركيز على ادانة ورفض الوجود العسكري الاجنبي في منطقة الخليج العربي رفضاً مطلقاً ، وما شكله ذلك الامر من نقلة في السياسة الإيرانية التي بدأت بالفعل تركز على ادانة الوجود العسكري (الامريكي والبريطاني والفرنسي بالذات) على ان ليس القصد من وجوده اخراج القوات االعسكرية العراقية وتحرير الكويت بقدر ما يستهدف اموراً اوسع اهمها ترسيخ وتثبيت الوجود العسكري الامريكي في اقليم الخليج واستهداف الثورة الاسلامية (٨٨) حتى ان صحيفة كيهان ناشيونال اشارت في ١٦آب /اغسطس ١٩٩٠ الى ان تتحالف فيه إيران والعراق ضد التهديد الاتي من الولايات المتحدة (٨٩) ذلك الامر الذي يأتي انسجاماً مع ما عبر عنه نجل الخميني حسبما اشرنا اليه سلفاً .

غير ان إيران التزمت طوال الازمة بنقطتين اساسيتين تعكسان رؤيتها الخاصة لامن الخليج (٩٠):

الاولى : ضرورة جلاء القوات العراقية من الاراضي الكويتية وعودة السلطة الشرعية الكويتية الى الكويت ، حيث اوضح الرئيس رافسنجاني في تصريح له في ٢٥آب/اغسطس ١٩٩٠ في ذلك الصدد بقوله": ان إيران لا تمانع في الاستعانة بقوات اجنبية ما دامت سترحل فور تحرير الكويت" . وفي السياق ذاته استنكرت الخارجية الإيرانية في رفض التدخل الاجنبي في المنطقة بعد تحرير الكويت حسب ما جاء على لسان وزيرها علي ولايتي بقوله :" من غير

المعقول القول ان الاجانب يجب ان لا يتواجدوا في المنطقة في ظروف لا يوجد فيها حل لضمان امن الخليج" . وطالما ان الوجود مؤقت او ينبغي له ان يكون ، فقد كان هذا الاقتراح نظام امني اقليمي خليجي في مرحلة ما بعد التحرير . بذلك تكون وجهة النظر الإيرانية قد اعطت الاولوية لانهاء الوجود الاجنبي ، فبقدر ما له من اهمية مؤقتة ، كأزمة الخليج الثانية ، الا ان وجهة نظرها جاءت لتعبر انه في حالة بقائه سيهدد الامن القومي الإيراني بشكل مباشر.

الثانية : ان لا يحصل أي تعديل او تغيير في الحدود السياسية أي حدود الكويت بعد تحريرها ، لان ذلك من شأنه يعطي للعراق ميزات استراتيجية ولو في المستقبل .

وعلى هذا الاساس كان الرئيس رافسنجاني الى جانب تمسكه بجلاء القوات العراقية دون قيد او أي مساومة او تنازلات اقليمية ، وحرصه على تأكيد الطابع المؤقت للوجود الاجنبي على ارض الخليج وارتهانه بتحقيق الغرض منه فض الاحتلال بمعنى التحرير المشروط ، حذر من جانب اخر في تصريح له نشرته صحيفة ليموند الفرنسية في ٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩٠ من احتمال التنازل للعراق عن جزيرتي وربة وبوبيان مقابل انسحابه قائلاً:" ما عند العراق فليحتفظ به بما في ذلك قواته المسلحة ، بشرط ان ينسحب من الكويت والا يعتدي علينا ابداً ، لكن حذار لقد نبهنا الكويتيين اذا قبلتم التنازل للعراقيين عن جزيرة بوبيان للوصول الى تسوية ، فلن نوافق ابداً على اي تغيير للحدود ... واذا تنازلت الكويت رغم ذلك عن بوبيان لصدام فسنتصرف في حدود وسائلنا للحيلولة دون ذلك" (٩١) واضاف :" انه حتى لو قبل العرب ضم الكويت الى العراق ، فأن إيران لن تقبل ذلك" (٩٢) .

وكرر رافسنجاني في تصريح له في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٠ موقف بلاده الداعي الى انسحاب العراق غير المشروط من الكويت ومعارضة تسليم أي جزر كويتية للعراق ، كما ابلغت إيران عزمها على الامتثال لقرار مجلس الامن رقم(٦٦١) الصادر في ٥ آب/اغسطس١٩٩٠ والقاضي بفرض المقاطعة الشاملة على العراق ، مع تأكيد وزير الخارجية الإيراني ولايتي التزام بلاده بالعقوبات الاقتصادية على العراق كما قررتها الامم المتحدة(٩٣) .

بدا من الواضح ان إيران نجحت في مقاومة كل الضغوط الداخلية والخارجية (العراقية خاصة) لجرها الى مواجهة مع قوات التحالف . وفيما يخص اغراءا البلدان الخليجية (الكويت خاصة) لارسال قوات ولو رمزية الى المملكة العربية السعودية ، فأن إيران نجحت كذلك بتجاهلها الامر فمن وجهة نظرها ان الاستجابة لذلك كان يمكن ان يؤدي الى تفجير الموقف من الداخل وتدمير مصداقية الجمهورية الاسلامية ذاتها ، لذا حرصت خلال الازمة على تأكيد حضورها الاقليمي والدولي ، وفي هذا الاطار جاءت الاتصالات المتكررة بالمسؤولين العراقيين ، وزيادة وزير الخارجية الإيرانية ولايتي للعديد من العواصم الغربية (٩٤).

ومن الجدير بالذكر ان القادة السياسيين الإيرانيين وجدوا بان المفاوضات التي ستقوم بها إيران بين العراق والكويت هي افضل السبل لانهاء الازمة وتحرير الكويت بعيداً عن الحل العسكري (٩٥) فإيران لم تكن تريد الدخول في تجربة اخرى ، حتى وان كانت الولايات المتحدة ، فشعار"الموت لامريكا" الذي رفعته الثورة الإيرانية ، اصبح بعد حرب الخليج الاولى شعاراً سياسياً وثقافياً ، وارثاً من ماضي تلك الثورة من دون ان يعكس أي رغبة فعلية في المواجهة العسكرية معها (٩٦) .

على الرغم من ذلك اصدر مجلس الامن قراره رقم(٦٨٧) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، والذي خول الدول الاعضاء في الامم المتحدة استخدام كل الوسائل الضرورية(بما فيها القوة العسكرية) لتنفيذ قراراته الخاصة بازمة الخليج الثانية بعد مهلة اعطيت للعراق لكي ينسحب من الكويت من تاريخ صدور القرار ولغاية ١٥ كانون الثاني /يناير١٩٩١(٩٧) .

وبناءاً عليه توجه وزير الخارجية الإيراني ولايتي الى سوريا وتركيا وباكستان والدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي (٩٨) فقد اثبت الاحتلال العراقي للكويت عجز دول مجلس التعاون في الدفاع عن نفسها ، وأثار موضوع دور إيران في الدفاع عن المنطقة من خلال البيان الختامي لمؤتمر دول مجلس التعاون الذي عقد في الدوحة للفترة٢٢-٢٥ كانون الاول /ديسمبر١٩٩٠ في التوصل الى امكانية قيام تعاون وتنسيق بين دول المجلس وإيران في المجالات الامنية والمستقبلية. وقد عبر عن ذلك ناصر الصباح وزير الخارجية اثناء زيارته لطهران في ٢٧كانون الاول/ديسمبر١٩٩٠ بقوله:" انه دون الوجود القومي المؤثر لإيران في المنطقة لا يمكن ان يكون هناك

امن لدول الخليج " (٩٩) فاثناء ازمة الكويت تزايد الاحساس باهمية الدور الإيراني في امن الخليج ، حتى ان بعض مسؤولي المجلس اعربوا عن املهم في التعاون مع إيران في هذا المجال ، اذ صرح الامين العام لمجلس التعاون (عبدالله بشارة) حول ذلك بقوله :" نحن شركاء مع إيران في الخليج العربي في المحافظة على امنه واستقراره ، ومن الضروري ان تتعاون دول المجلس مع إيران " (١٠٠) واضاف في تصريح اخر بقوله :" ... ان المستقبل يفرض علينا التفكير في اطار التوصل الى ترتيبات امنية اقليمية نتعاون فيها وإيران عبر تفاهم اقليمي يحول الخليج الى بحر اطمئنان وسلام" (١٠١) .

وجاءت مبادرة ١٠/١٩٩٠ التي تقدمت بها إيران والتي وصفت بـ "المبادرة الاسلامية" لتبرهن جهود إيران السلمية لحل الازمة بالطرق الدبلوماسية بعيداً عن الخيار العسكري ، والتي تضمنت :

١-الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الاجنبية من السعودية والدول الاخرى.

٢-تشكيل قوة عسكرية من كل الدول الخليجية باستثناء الكويت والعراق لتحل محل القوات العراقية والقوات الاجنبية في السعودية .

٣-تعاون الدول التي ساعدت العراق ضد إيران ، بشكل جماعي من اجل اعادة بناء الاقتصادين العراقي والإيراني ومساعدتهما دون مقابل .

٤-اسقاط ديون العراق تجاه الدول العربية وغير العربية .

٥-توقيع جميع دول المنطقة على اتفاقية عدم اعتداء (١٠٢) .

ولكن رغم كل ما قدمته إيران من حلول من خلال زيارات وزير خارجيتها للدول العربية والغربية ، كانت النتائج سلبية ، نظراً لعدم تعاون الجانب العراقي ، ونتج عن ذلك ان اعلنت إيران "حيادها التام" بصورة رسمية وعدم التدخل لمساعدة طرف ضد اخر ، عندها واجهت تدخلاً عسكرياً على حدودها مع بداية عمليات "عاصفة الصحراء" التي قامت بها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في منتصف كانون الثاني /يناير ١٩٩١ (١٠٣) فمع انتهاء المدة التي حددها مجلس الامن في ١٥كانون الثاني /يناير ١٩٩١ أي قبل اللجوء الى استخدام القوة العسكرية لاخراج القوات العراقية من الكويت، بدأت الحرب في صبيحة ١٧كانون الثاني/يناير منه والتي استمرت خمسة اسابيع متصلة بهدف قطع خطوط الامداد لقواته في الكويت ومنح اتصالها بقيادتها (١٠٤) وبقت إيران ملتزمة بصورة صارمة في سياسة الحياد التي اعلنتها قبل الحرب وحذرت كافة الاحزاب المتحاربة من استخدام اراضيها (١٠٥) رغم معارضة المواطن الإيراني الذي استفزة القصف الجوي من جانب قوات التحالف ، وكذلك التكييف الديني في إيران للحرب ووصفها بالحرب المقدسة ، فقد عبر المواطنون الإيرانيون عن تعاطفهم مع الشعب العراقي بجمع المساعدات له ، فمثلت تلك المشاعر عنصر ضغط على القيادة الإيرانية (١٠٦).

ومما ساعد إيران على الاستمرار في موقفها الحيادي انه عدا الاتفاق على ادانة وحشية الحرب الدائرة على ارض الخليج ، كان هناك اختلاف حول الاثر الذي يمكن ان يحدثه انضمام إيران الى جانب العراق ، وقد ابرز ذلك الاختلاف ثلاث مواقف اثنان منهما عبرا عن قبول الحياد ورفضه ، اما الموقف الثالث تبنى صيغة وسطى وهي صيغة الحياد المشروط . ففيما يخص الموقف الاول كان قد مثله الرئيس الإيراني رافسنجاني الذي رفض دخول الحرب مع العراق كونها حرب خاسرة ، وان تدخل إيران سيضرها ، واستطرد رافسنجاني مبيناً موقف بلاده من حرب الخليج الثانية في اسبوعها الاول بقوله:" اننا لن نسفك دماءنا لكي تحقق الولايات المتحدة النصر ، كما اننا لن نسفك دماءنا لكي يبقى العراقيون في الكويت ، ففي هذه الحالة سيصبح الخليج الفارسي غداً خليجاً عربياً اليس ذلك هو الانتحار بعينه" (١٠٧) .

واضاف احمد نجل الخميني تعقيباً على تحليل ذلك بقوله :" ما من احد يرضى ببذل نقطة دم واحدة من حرسنا الثوري ليحصل الرئيس العراقي على منفذ على الخليج الفارسي" (١٠٨) وفي خطاب اخر لرافسنجاني في ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٩١ اشار بقوله :" نظراً لكون إيران محايدة ، فانها لا تدخل الحرب او المجابهة العسكرية ، الا ان ذلك لا يعني ان لا تهتم بما يحدث على ارض الخليج" (١٠٩) .

وامضى رافسنجاني موضحاً من جهة اخرى رفضه الحياد لايجاد حل سلمي يؤدي الى وقف الحرب حينما تقدم في مطلع شباط/فبراير ١٩٩١ بمبادرة جديدة لاقناع الحكومة العراقية بالانسحاب من الكويت وانهاء الحرب من جانب العراق بعدما شهده من خسائر كبيرة ، جاء فيها:" عندما تتعرض حياة الاف من نفوس المسلمين للخطر فأنه من المنطقي جداً ان نبادر نحن رغم عدم وجود علاقات مع الولايات المتحدة الى الاجتماع مع الرئيس الامريكي جورج بوش دون احجام" (١١٠) .

اما الموقف الثاني الثاني فقد تبنى اولاً مبدأ نصرة المستضعفين الذي التزمت به الثورة الاسلامية وثانياُ الحياد كونه لن يضمن لإيران السلامة على اعتبار انه بعد ان ينتهي الغرب من اجهازه على العراق سيتفرغ بعد ذلك لإيران ، ومن ابرز من تزعموا معارضة الحياد هم اعضاء مجلس الشورى الإيراني وفي نقدمتهم (مهدي كروبي) رئيس المجلس و(علي اكبر محتشمي) وزير الداخلية الإيراني الاسبق اللذان اكدوا على الوقوف بجانب العراق اكثر من مرة ، في حين ان الموقف الثالث عبر عنه اصحابه بوضع ثلاث شروط لحيادهم هي:

١-عدم دخول اسرائيل الحرب .

٢-عدم قصف الاماكن الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء

٣-عدم تهديد الامن القومي الإيراني .

وكان المرشد الاعلى للثورة الإيرانية (علي خامنئي) قد ترك انطباعاً في بعض تصريحاته ما يفيد في تعبيرها عن هذا الاتجاه (١١١) .

يستنتج من ذلك كله ان إيران اصرت على الحياد بعد اندلاع حرب "عاصفة الصحراء" ، ولكنها هددت وفقاً لما تبين انها ستغير موقفها من الحرب في حالة اذا استهدفت الحرب الثورة الإيرانية والنظام الإيراني ، وكذلك تعرض العتبات المقدسة في النجف وكربلاء الى الاضرار الكبيرة ، او في حالة دخول اسرائيل الحرب . بذلك يتضح لنا بعد ما تقدم ان إيران حققت الاعتبارات التي تبنتها بعد الاجتياح العراقي للكويت لان ذلك الاجتياح عكس بالفعل بغض النظر عن السلبيات (١١٢) جوانب ايجابية لإيران منها :

١-اعادة تقوية علاقاتها الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون الخليجي وتحديداً مع الكويت لتبرهن لها نواياها في توسيع افاق التعاون في مختلف المجالات .

٢-ان التزام إيران بقرار رقم(٦٦٠) الذي اصدره مجلس الامن في ٢آب ١٩٩٠ الذي يقضي بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الاراضي الكويتية ، عكس جانباً ايجابياً فعلياً حينما الغت الدول الاوروبية جميع العقوبات المفروضة على إيران في حرب الخليج الاولى .

٣- كما ان اندلاع حرب الخليج الثانية ساعدت على فك العزلة عن إيران وفتح امامها افاقاً للتحرك الدولي بعد موقفها من الترتيبات الامنية والاقليمية في الخليج اعقاب الحرب ، حينما اكدت على الاسس الاتية:

أ-وجوب ان تستند الترتيبات الامنية في المنطقة الى الصلات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول الخليج .

ب-رفض التدخل الاجنبي في ترتيبات امن المنطقة تحت أي صيغة من الصيغ .

ج-ضرورة التعاون الشامل مع جميع دول المنطقة بما فيها إيران والدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي (١١٣) .

كما ان إيران حصلت على نوع من التعويضات حسب وجهة نظرها ، حينما اودع العراق طائراته الحربية والمدنية في ٢٦كانون الثاني /يناير ١٩٩١ والبالغة(٢٢) طائرة في طهران ، لابعادها عن القصف الجوي لقوات التحالف اثناء الحرب .

الخاتـــــمة

على مدار الأعوام الممتدة في محاور هذا البحث اتخذت العلاقات الإيرانية-الكويتية ابعاداً اثرت على كلا الدولتين منذ عام١٩٧٩، وكما هو واضح فقد شهدت هذه الفترة الكثير من المتغيرات التي اثرت بالفعل على علاقاتهما سلبياً وايجابياً بحكم التطورات السياسية المحلية والإقليمية.

ففي إعقاب تلك الثورة الإيرانية بدأ التوتر يستحوذ بشكل كبير على العلاقات بين البلدين، ففي مستهل عام ١٩٨٠ اخذت العلاقات العراقية – الإيرانية بشوبها التأزم وانتهت باندلاع حرب بينهما في اواخر ايلول/سبتمبر من العام نفسه، فانعكست سلباً على علاقة الكويت مع إيران نتيجة ما رافق تلك الحرب من دعم عسكري وسياسي واقتصادي كويتي للعراق ، مما اغاض السلطات الإيرانية وعدته بمثابة تآمر صريح ضدها ، حينها بدأت الاخيرة بسلسلة من الاعتداءات التي زادت من ازمة علاقاتها مع الكويت وافضت في النهاية بعد قبول إيران التوقيع على قرار مجلس الامن الخاص بوقف اطلاق النار مع جارتها العراق في عام ١٩٨٨ الى تحسين العلاقات الإيرانية –الكويتية وتبادل الزيارات الودية لتطوير اواصر التعاون الدبلوماسي والاقتصادي والسياسي بين الدولتين.

كان اجتياح العراق للاراضي الكويتية في آب/اغسطس ١٩٩٠ ثم قيام حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ ، قد وضح مسار العلاقات الكويتية الإيرانية بتأكيد السلطات الإيرانية على قرار مجلس الامن حول انسحاب القوات العراقية من اراضي الكويت بشكل فوري دون قيد او شرط ووقوفها على الحياد في تلك الحرب ليعطي تفسيراً كامل الوضوح على تجنبها من تطورات الحرب لما لها من ابعاد خطيرة على المنطقة بصورة عامة عند تولي الولايات المتحدة قيادة الحرب ، وما سينتج ذلك من اختلال الامن والاستقرار في الخليج العربي خاصة والشرق الاوسط عامة .

<u>هوامش البحث ومصادره</u>

(١) للمزيد من التفاصيل . راجع: الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الإقليمية والعالمية، إعداد :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة)، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٥، كانون الثاني /يناير١٩٧٨، ص ٢٣.

(٢) عبدالرضا همداني ، العلاقات الكويتية الايرانية ١٩٦١-١٩٩٨، ص ٩.بحث متاح على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية على الموقع : www.albainah.net

(٣) المصدر نفسه، ص ٩.

(٤) للمزيد من التفاصيل راجع: أسيري ، المصدر السابق، ص ١٧٧؛ همداني ، المصدر السابق، ص ١٢.

(٥) همداني،المصدر نفسه، ص ص ١٠-١١.

(٦)عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي ، ط٢،(بيروت-١٩٩٤)،ص ٤٤.

(٧) همداني،المصدر نفسه، ص ص١٢-١٣.

(٨)المصدر نفسه،ص ١٣.

(٩)المصدر نفسه، ص١٣.

(١٠) عبد الرضا علي اسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: انجازات..اخفاقات..وتحديات، (الكويت-١٩٩٣)،ص ١٨٩.

(١١) للمزيد من التفاصيل عن أسباب ودوافع وأهداف تأسيس مجلس التعاون الخليجي .راجع: احمد عبد القادر مخلص : مجلس التعاون الخليجي ، منشورات جامعة البصرة، (البصرة-١٩٨١)،ص ص ٧٣-٩٩.

(١٢) همداني،المصدر السابق، ص ١٣.

(١٣) المصدر نفسه،ص ص١٣-١٤.

(١٤) المصدر نفسه،ص١٥.

(١٥) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢،ط١، منشورات مركز الوحدة العربية ،(بيروت-١٩٨٢)،ص ٥٧.

(١٦)المصدر نفسه،ص ص ٤٨٧-٤٨٨.

(١٧) همداني،المصدر السابق، ص ص ١٧-١٩.

(١٨) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٣،منشورات مركز الوحدة العربية، ط١ ،(بيروت-١٩٨٣)،ص٨٥

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٦.
(٢٠) صحيفة القبس الكويتية في ١٩٨٤/٢/١٦؛ صحيفة الثورة العراقية في ١٩٨٤/٢/١٦
(٢١) صحيفة الوطن الكويتية في ١٩٨٢/٤/٥.
(٢٢) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٤،ط١، منشورات مركز الوحدة العربية ،(بيروت-١٩٨٥)،ص ١٢٤.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٤١.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٥١وص ٤٥٧.
(٢٥) سمو ولي العهد الكويتي يدعو إلى دور دولي لانهاء الحرب العراقية الإيرانية ، مجلة الرسالة الكويتية ، العدد ١١٠٣، أيلول /سبتمبر١٩٨٤، ص ٧.
(٢٦)المصدر نفسه،ص ٧.
(٢٧)صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٨٥/٧/١١.
(٢٨)صحيفة اطلاعات (الاخبار) الإيرانية ١٩٨٥/٧/١٦.نقلاً عن صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٨٥/٧/١٨.
(٢٩) مقال منشور في مجلة المعلم الكويتية ، العدد ٨٣٩، تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٧، ص ٩؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٤،ط١، منشورات مركز الوحدة العربية ،(بيروت-١٩٨٥)،ص ٤٤١.
(٣٠)صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٨٦/٢/١٨.
(٣١) صحيفة الوطن الكويتية في ١٩٨٦/٢/١٨.
(٣٢) صحيفة القبس الكويتية في ١٩٨٦/٣/٢.
(٣٣) المصدر نفسه،
(٣٤) همداني،المصدر السابق، ص ٢٠.
(٣٥) المصدر نفسه،ص٢٠.
(٣٦) صحيفة الرأي العام الكويتية في ١٩٨٦/٢/٢٤.
(٣٧) صحيفة الوطن الكويتية في ١٩٨٦/٧/٢٨.
(٣٨) همداني،المصدر السابق، ص ٢٠.
(٣٩) صحيفة الوطن الكويتية في ١٩٨٦/٧/٢٨.
(٤٠) همداني،المصدر السابق، ص ٢١.
(٤١) انظر :صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٨٦/٩/٢٩؛ صحيفة الأنوار اللبنانية في ١٩٨٦/١٠/١٢.
(٤٢) صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٨٧/١/٢٢.
(٤٣) همداني،المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.
(٤٤) صحيفة اطلاعات (الاخبار) الإيرانية في ١٩٨٧/٥/٦نقلاً عن صحيفة القبس الكويتية في ١٩٨٧/٥/١١.
(٤٥) صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٨٧/٦/٦؛ صحيفة الراية القطرية في ١٩٨٧/٦/٣.
(٤٦) صحيفة الرأي العام الكويتية في ١٩٨٧/٦/٦.
(٤٧) مقال منشور في مجلة المجتمع الكويتية ، العدد ٨٢٠، حزيران /يونيو ١٩٨٧، ص ٦.
صحيفة الرأي العام الكويتية في ١٩٨٧/٦/٦
(٤٨)صحيفة الرأي العام الكويتية في ١٩٨٧/٦/٦.
(٤٩)صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٨٧/٧/٢٢.
(٥٠)صحيفة الرياض السعودية في ١٩٨٧/٧/٢٥.
(٥١) مقال منشور في مجلة المعلم الكويتية ، العدد ٨٣٩، تشرين الاول /اكتوبر١٩٨٧،ص ٩.
(٥٢)صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٨٧/٨/٧.
(٥٣)صحيفة القبس الكويتية في ١٩٨٧/٨/١٥.
(٥٤)المصدر نفسه.

(٥٥)انظر :صحيفة السياسة الكويتية في ٩/٨ و١٠/١٧/ ١٩٨٧؛ صحيفة الرأي العام الكويتية في ٩/٢٣/ ١٩٨٧و١٧و١٠/١٨/١٩٨٧؛ صحيفة الأنباء الكويتية في ١٩٨٧/٩/٢٤؛ صحيفة الوطن الكويتية في ١٩٨٧/١٠/١٨.

(٥٦) مقال منشور في مجلة المعلم الكويتية ، العدد ٨٣٩، تشرين الاول /اكتوبر١٩٨٧،ص ٦.

(٥٧)راجع صحيفة الوطن الكويتية في ٢٨و١٩٨/١٠/٢٩ .

(٥٨) انظر : صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٨٧/١٠/١٧.

(٥٩) صحيفة الرأي العام الكويتية في ١٩٨٧/٩/٢٩.

(٦٠) صحيفة الوطن الكويتية في ١٩٨٧/١٠/٢٤.

(٦١) صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٨٧/١١/٣.

(٦٢) صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٨٧/١١/١٦.

(٦٣)صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٨٧/١٢/٧.

(٦٤)صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٨٨/٢/١٨.

(٦٥) همداني،المصدر السابق، ص ٢٢.

(٦٦) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، (بيروت- ٢٠٠١)، ص ٢١٩.

(67)The Washington Post,U.S.A, 28/9/1988.

(٦٨) حسيب عارف العبيدي ، إيران والتطورات السياسية في الشرق الاوسط ، مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد) ، العدد الاول ، السنة الاولى ، تشرين الاول/اكتوبر١٩٩٢،ص ٢٢.

(٦٩) مجلة مرآة الأمة الكويتية ، العدد ٨٦٩، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨،ص ١٩؛ صحيفة الوطن الكويتية في ٨و١٠/١١/١٩٨٨.

(٧٠) صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٨٨/١١/١٤.

(٧١) همداني،المصدر السابق، ص ص ٢٣-٢٤.

(١٢٢)طلال عتريسي، إيران... الى اين ؟، مجلة المستقبل العربي(بيروت)، العدد٢٨٨، السنة ٢٠٠٣،٢،ص ٢٩.

(٧٣) همداني،المصدر السابق، ص ٢٤.

(٧٤) علي المحافظة ، البعد السياسي في العلاقات العربية الإيرانية، مجلة المنتدى(الأردن) ،المجلد الخامس عشر، العدد ١٧٣، شباط/فبراير ٢٠٠٠، ص ١٨.

(٧٥) العبدالله، المصدر السابق،ص ١٠٨.

(٧٦) همداني،المصدر السابق، ص ٢٤.

(٧٧) مسعد ، المصدر السابق ص ٢٢٦.

(78)Dived Menashri , Iran: A decade of war and Revolution,(New york-1990),pp367-368.

(٧٩)للمزيد من التفاصيل . راجع: مسعد ، المصدر السابق ص ص ٢٢٦-٢٢٧؛همداني ، المصدر السابق، ص٢٥؛ العبيدي، إيران والتطورات في ...،ص ٢٣.

(٨٠) مسعد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧.

(٨١)المصدر نفسه،ص ٢٢٧.

(٨٢) همداني،المصدر السابق، ص ٢٥.

(٨٣) الموجز عن إيران، تقرير الصحافة الإيرانية في شهر آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٨٤) العبيدي ، إيران والتطورات في...، ص ٢٣.

(٨٥) المحافظة ، المصدر السابق، ص ١٨.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٨؛ العبيدي، إيران والتطورات في...، ص ٢٣.
(٨٧) عبدالله فهد النفيسي ، إيران والخليج: ديناميكيات الدمج والنبذ١٩٧٨-١٩٩٨، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد ١٣٧، تموز/يوليو١٩٩٩، ص ٦٢.
(٨٨) المصدر نفسه، ص ٦٢.
(٨٩) مسعد ، المصدر السابق، ص ٢٢٩.
(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٩؛ النفيسي،المصدر السابق، ص ٦٢.
(٩١) مسعد ، المصدر السابق، ص ٢٢٩.
(٩٢)هالة سعودي ، أزمة الخليج ودولتا الجوار: تركيا وإيران ، في احمد الرشيدي ، محرر الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج ،مركز البحوث والدراسات السياسية ،(القاهرة-١٩٩١) ، ص ٣٠٢.
(٩٣)سعودي،المصدر نفسة، ص ٣٠٣.
(٩٤) مسعد ، المصدر السابق، ص ٢٣١.
(٩٥) همداني،المصدر السابق، ص ص٢٥-٢٦.
(٩٦)عتريسي ، المصدر السابق، ص ٢٩.
(١٤٧)جلال عبدالله معوض " غزو الكويت وحرب الخليج الثانية١٩٩٠-١٩٩١" في موسوعة القرن الحادي والعشرين، الجزء٤(النزاعات المسلحة)، دار المستقبل العربي للطباعة، (القاهرة-٢٠٠٠)، ص ص٥٨٨-٥٩٢.
(٩٨) همداني،المصدر السابق، ص ٢٦.
(٩٩)المصدر نفسه، ص ٢٦.
(١٠٠)العبدالله، المصدر السابق، ص ١١٠.
(١٠١)سعودي ، المصدر السابق، ص ٢٩٩.
(١٠٢) مسعد، المصدر السابق، ص ٢٣١.
(١٠٣) عتريسي ، المصدر السابق، ص ٢٩.
(١٠٤)انظر:معوض ، المصدر السابق ، ص ص ٦٠٣-٦٠٧
(١٠٥)محمد السعيد ادريس ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت-٢٠٠٠)،ص ٥٢٧.
(١٠٦)مسعد، المصدر السابق ،ص ٢٣٢.
(١٠٧)انظر : موقف إيران من ازمة الخليج الفارسي ،الموجز عن إيران ، شباط /فبراير ١٩٩١
(١٠٨)مسعد،المصدر السابق، ص ٢٣٣.
(١٠٩)صحيفة اطلاعات (الاخبار) الإيرانية، في ١٩٩١/١/٢٦نقلاً عن صحيفة الانباء الكويتية في ١٩٩١/١/٢٥.
(١١٠) مسعد،المصدر السابق، ص ص ٢٣٣-٢٣٤.
(١١١)المصدر نفسه،ص ص ٢٣٤-٢٣٥.
(١١٢)ان حرب الخليج الثانية وان خدمت مصالح إيران ، إلا أنها من جهة اخرى أضرت بمصالحها نظراً لتعزيز الولايات من وجودها العسكري في منطقة الخليج ، لا بل أضفى ذلك الوجود نوعاً من الاستقرار عبر المعاهدات التي وقعتها الكويت مع الولايات المتحدة في ٤ أيلول /سبتمبر ١٩٩١ ، والتي تقضي بتأمين تسهيلات للقوات الأمريكية في الموانئ الكويتية وتخزين معدات حربية وتنظيم مناورات مشتركة لمدة عشر سنوات .انظر : سعودي ، المصدر السابق ٣٠١-٣٠٣.
(١١٣) المحافظة ، المصدر السابق، ص ١٩.

Kuwait-Iranian Relations
1979-1991
Historical & political studies

This study gives an explanation for the nature of this relations between Kuwait and Iran. These relations were strong in economic and political levels till the Islamic of Iran in 1979.

After the revolution, there were tensions among the politicians of Kuwait because Iran tried to export that revolution regionally. The tension was in creased during the Iraq-Iran war 1980-1988.

After a diplomatic stop between both states, the relations started again after the cease fire and the relations between Kuwait and Iran continued till the invasion of Iraq to Kuwait in 2 August 1990 and Iran took a natural position during the second Gulf war in January 1991 to prove that Iran is trying to keep its security and stability in the Region of the Arab Gulf. **Search section to three axes, to ensure first axis position of the Iranian revolution of Kuwait in 1979 and reviewed the second axis of relations between the two countries during the first Gulf War 1980-1988 and address Iran's position on the last axis of the second Gulf War 1990-1991.**